

بيان وفد جمهورية مصر العربية  
أمام الدورة الخامسة والستين  
للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية  
يلقيه السيد الدكتور / محمد شاكر المرقبي  
وزير الكهرباء والطاقة المتجددة  
20 سبتمبر 2021

السيدات والسادة،

أود بدايةً أن أتوجه بالتهنئة للسيد السفير صادق المعرفي، المندوب الدائم لدولة الكويت الشقيقة، لانتخابه رئيساً للدورة الخامسة والستين للمؤتمر العام، متمنياً له التوفيق والسداد، ومؤكداً على دعم مصر الكامل لإنجاح أعمال المؤتمر.

السيد الرئيس،

إن الظروف الراهنة التي ترتبت على جائحة كورونا قد أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أهمية النظام الدولي متعددة الأطراف في مواجهة التحديات الدولية المتزايدة والدور المحوري الذي تلعبه الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في هذا الشأن، وتعد الوكالة الدولية للطاقة الذرية أحد ركائز هذا النظام لدورها الهام في تسخير الطاقة النووية لتحقيق عدد كبير من أهداف التنمية المستدام، والتعامل مع العديد من التحديات وعلى رأسها ظاهرة تغير المناخ.

ولعل الاتجاه العالمي بالعمل على إدخال المفاعلات النووية النموذجية الصغيرة بالعديد من الدول النامية بدعم من الوكالة سيسهم في دعم الانتشار السلمي للطاقة النووية في مناطق جديدة حول العالم، ويساعد على تنفيذ اتفاقية باريس لتغير المناخ. وتثمن مصر في هذا السياق جهود المدير العام للتحضير لمشاركة نشطة وحضور قوي للوكالة خلال أعمال السادسة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية باريس مدينة جلاسجو من أجل الترويج لدور الطاقة النووية في مكافحة تغير المناخ.

السيد الرئيس،

تؤكد مصر على أن الهدف الأسمى الذي أنشئت من أجله الوكالة عام 1957 إنما يتمثل في العمل على نشر وتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وهو الحق الأصيل الذي أكدته معاهدة منع الانتشار. وتحرص مصر على تقديم كافة أشكال الدعم للوكالة لتحقيق هذا الهدف، ولاسيما من خلال برنامج التعاون الفني الذي يعد أداة أساسية لمساعدة

الدول في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا من خلال الجهود المبذولة من جانب إدارتي الطاقة والتطبيقات النووية. كما تؤكد على أهمية التغلب على مشكلة محدودية الموارد المتاحة لصندوق التعاون الفني وارتباط ذلك بعدم القدرة على تنفيذ العديد من المشروعات والأنشطة. وأود في هذا السياق تأكيد التزام مصر الكامل بسداد مساهمتها الطوعية في صندوق برنامج التعاون الفني، وذلك في إطار اقتناع راسخ بأهمية توفير الموارد اللازم لعمل هذا الصندوق. كما تعرب مصر عن دعمها الكامل للجهود التحضيرية الجارية لتنظيم المؤتمر الوزاري للعلوم والتكنولوجيا النووية والتعاون الفني عام 2023 والذي نتطلع لأن يمثل محطة هامة للارتقاء بعمل الوكالة في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ونشرها حول العالم.

السيد الرئيس،

تدعم مصر الركائز الأساسية لعمل الوكالة وهي الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية والضمانات الأمان النووي وتؤكد على أهمية تحقيق التوازن المطلوب بين هذه الركائز الثلاثة. ويعد تطبيق نظام الضمانات أحد أهم المسؤوليات الأساسية التي تضطلع بها الوكالة، وتؤكد مصر دائماً التزامها الكامل بتعهداتها في هذا الشأن، ووفقاً لما تنص عليه معاهدة منع الانتشار النووي التي نطالب مجدداً بأهمية تحقيق عالميتها، ومواصلة الجهود الرامية لتحقيق الهدف الأسمى للمعاهدة المنصوص عليه بالمادة السادسة منها والمتعلقة بنزع السلاح الكامل في ظل رقابة دولية محكمة وفعالة.

واستمراراً لجهود إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، ستطرح مصر مجدداً هذا العام مشروع قرار حول تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط دعماً للجهود المبذولة لتحقيق عالمية نظام الضمانات الشاملة كخطوة أساسية لإنشاء المنطقة. وتتطلع مصر لقيام مدير عام الوكالة بطرح رؤية جديدة تساعد على تحقيق تقدم في تنفيذ هذا القرار بما يراعي المستجدات الإقليمية والدولية الحالية. وفي هذا السياق، ترحب مصر بانعقاد الدورة الثانية من مؤتمر الأمم المتحدة لإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط بمشاركة جميع الأطراف المعنية خاصة وأن هذا المؤتمر لا يهدف لعزل أي من دول المنطقة، وإنما هو محاولة صادقة لخلق مسار تفاوضي لبلورة معاهدة لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل تلبية شواغل الجميع مع إعمال مبدأ توافق الآراء والإرادة الحرة لكافة الدول.

وفيما يتعلق بالأمن النووي، تؤكد مصر على الاهتمام الكبير الذي توليه للارتقاء بهذا المجال مع التنويه لأهمية المبدأ الراسخ بأن مسؤولية الأمن النووي هي مسئولية وطنية تقع على عاتق الدولة المعنية، كما لا يجب توظيفه كألية للتأثير على حق الدول الأصل

في مجال الاستخدامات السلمية، كما أود التنويه لأهمية تمويل المشاريع المتعلقة بالأمن النووي من خلال المصادر الطوعية .

السيد الرئيس،

انطلاقاً من مبدأ الشفافية الذي تنتهجه جمهورية مصر العربية مع المؤسسات الدولية فيما يخص المشروع النووي المصري السلمي فإننا نتشارك معكم آخر تطورات مشروع الضبعة النووي، حيث تم تقديم الوثائق الفنية اللازمة للجهاز الرقابي المصري ضمن متطلبات الحصول على إذن الإنشاء للوحدتين الأولى والثانية والمخطط لها أن يكون في النصف الثاني من عام 2022 ونحن إذ نود أن نشكر الوكالة الدولية للطاقة الذرية على ما قدمته ومازالت تقدمه من دعم وتعاون لجمهورية مصر العربية من خلال هذا المشروع القومي المصري منذ البداية وحتى الآن. وفي هذا الصدد، فإن مصر تؤيد وتثمن مشاركة الوكالة في تدريب الكوادر البشرية للبلدان التي قررت بناء اول محطة للطاقة النووية.

وأخيراً، أود أن أعرب عن خالص تقدير مصر للجهود التي يقوم بها السيد رفائيل جروسي مدير عام الوكالة والسكرتارية من أجل خدمة الدول الأعضاء وتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وأجدد التهنئة للسيد الرئيس، على رئاستكم للمؤتمر العام، وانتهاز الفرصة للتأكيد على أن مصر ستظل دائماً داعمة للمواقف والرؤى العربية والأفريقية ولكافة الدول النامية داخل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

شكراً السيد الرئيس.